3

الفصل الثالث

عائدات النفط السوداني

obeikan.com

obeikan.com

بدأ الإنتاج التجاري للنفط في السودان عام ١٩٩٩م في حدود ١٥٠ ألف برميل/ اليوم، ويتوقع أن يصل متوسط الإنتاج بنهاية عام ٢٠٠٥م إلى ٥٠٠ ألف برميل/ اليوم (مجلة النفط والغاز: سبتمبر ٢٠٠٤م)، وكان عائد الصادرات من البترول في ذلك العام ٢٧٥,٩ مليون دينار، استبشر الناس خيراً بأن عائدات البترول سوف تسهم في تحسين حياتهم بدعم التعليم والصحة والزراعة والصناعة والخدمات، ولكن فرحة الناس لم تدم طويلاً، بل أصيبوا بالدهشة عندما أعلنت الحكومة زيادة أسعار السكر والبترول عام ٢٠٠٣م، علماً بان الصادر من البترول عام ٢٠٠٣م كان ٢٨٠,٠٠٠ برميل/ اليوم، وكان من المتوقع أن تخفض الحكومة أسعار المواد البترولية للاستهلاك المحلي، ولكن حدث العكس، فبدل من تحسين حياة المواطن السوداني تم إفقاره بزيادات في الأسعار، وبدأنا نتأمل في تجربة نيجيريا التي باعت نفطاً يقدر بالبلايين من البراميل إلى شركات نفطية غربية، وأصبحت أكثر فقراً بدلاً من أن تتحول إلى دولة أكثر غنىً، كما استخدمت عائدات البترول في إذكاء نار الحروب الأهلية وتدمير البيئة وانتشار الأمراض الخطيرة كالإيدز (مجلة النفط والغاز، سبتمبر ٢٠٠٤م).

ولكن إذا عُرف السبب بطل العجب، على سبيل المثال، بلغت عائدات البترول في عام ٢٠٠٠: ٥٢٠ مليون دولار بينما بلغت جملة العائدات حوالي ١,٣ مليار دولار ذهبت منها ٧٨٠ مليون دولار للشركات المستثمرة في مجال البترول في السودان (٦٠٪ للشركات، ٤٠٪ للحكومة)، بالإضافة لمبلغ الـ ١٢٠ مليون دولار التي تذهب لسداد القروض الخارجية، فإن الحكومة تلتزم بدفع ٦٠ مليون دولار سنوياً (لمدة خمس سنوات) لسداد قرض مصفاة الجيلي، كما تبتلع الاحتياجات الأمنية نسبة كبيرة من عائدات البترول، إضافة للتكلفة العالية للإنتاج، على سبيل المثال كان سعر برميل البترول ٢١ دولارًا عام ٢٠٠٠م بينما كانت تكلفة الإنتاج ١٩ دولارًا (الأيام: ١٢/ ١١/ ٢٠٠١م)، وفي ذلك العام كان سعر الخروق ٧٥ دولارًا بينما يكلف بضعة دولارات كما لاحظ الأستاذ/ السر سيد أحمد.

على أن عائدات النفط التي تتكون من بيع النفط ومشتقاته قد أسهمت في أن يتخلص السودان من عبء فاتورة البترول المستورد الذي كان يكلف الخزينة العامة للدولة من بين: ٣٥٠– ٤٠٠ مليون دولار سنوياً والتي كانت تساوي ٨٠٪ من عائدات الصادر.

كما قامت منشآت أو بنيات تحتية للبترول، وهي كما وردت في مجلة النفط والغاز (الأعداد من ١ – ٦)، وكما وردت أيضا في كتاب المستشار سيف الدين حسن صالح: البترول السوداني: قصة كفاح أمه على النحو التالي:

١- من أهم الاستثمارات إنشاء خط أنابيب الصادر (النفط السوداني بمشتقاته) الذي بلغ طوله: ١٦١٠ كيلو مترات وقطره ٢٨ بوصة، وسعته حوالي ٥ ملايين برميل، وبلغت تكلفة الإنشاء ١,٢ مليار دولار، أما الشركات التي ساهمت في تنفيذ خط الأنابيب هي (CPECC) الصينية، (CNPC) الصينية، تكنيت الأرجنتينية، (CPTDC) الصينية، ماتيسان الألمانية (OGP) الماليزية، كما ساهمت شركات سودانية في تنفيذ خط الأنابيب مثل: شركة دال، هجليلج لخدمات البترول، دانفوديو، النورس... إلخ.

٢- أما مصافي البترول التي قامت في السودان فهي:

- مصفاة بورتسودان وطاقتها الإنتاجية ٢٥ ألف برميل / اليوم.
- أبو جابرة وطاقتها الإنتاجية ٢٠ ألف برميل / اليوم.
- الأبيض وطاقتها الإنتاجية ١٥ ألف برميل / اليوم.
- الخرطوم وطاقتها الإنتاجية ٥٠ ألف برميل / اليوم.

كما أنه من المتوقع إنشاء خط أنابيب الصادر الجديد بالجيلي الذي يبلغ طوله ٨٠٠ كيلومتر، وقطره ١٢ بوصة، وبتمويل وتنفيذ شركة (ONGC) الهندسية، وبتكلفة تقدر بـ ١٩٤ مليون دولار، ومتوقع أيضا إنشاء مصفاة بورتسودان الجديد الذي تبلغ طاقته التكريرية ١٠٠ ألف برميل/ اليوم، وبتكلفة ٧٠٠ مليون دولار.

٣- كما أنجزت شركة النيل الكبرى (GNPOC) ميناء بشائر، وقد امتدت الأنابيب داخل البحر الأحمر بطول ١٨٢٠ متراً وذلك لشحن السفن بخام النفط السوداني والضخ للناقلات البحرية العملاقة التي تبلغ أكثر من مليوني برميل في خلال ٢٤ ساعة.

- ويتم الآن استخراج ٣٠٠ ألف برميل/ اليوم من حقلي هجليج والوحدة، فمن هذا الحقل يخرج أطول خط أنابيب عرفته بلادنا لنقل هذه الكميات حتى ميناء التصدير (بشائر)، ويتم حالياً العمل في حقل سارجان (Tharjath & Mala) الذي يقع في ولاية الوحدة مربع (٥أ)، وهو منطقة امتياز شركة النيل الكبرى لعمليات البترول، ويقدر احتياطي الخام بهذا الحقل بحوالي ٢٥٠ مليون برميل قابلة للاستخراج، وتقوم بالاستثمار في هذا المربع شركة (WNPOC) وهي عبارة عن كونسورتيوم يضم عدداً من الشركات النفطية حيث تمتلك شركة بتروناس الماليزية ٨٧٥,٦٨٪ من الأسهم، وشركة (ONGC) الهندية ١٢٠,٢٤٪، كما أن شركة سودابت السودانية تمتلك ٧٪) وبتنفيذ هذا المشروع سوف يمكن زيادة إنتاجنا من خام النفط إلى أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ برميل في العام ٢٠٠٦ (مجلة النفط والغاز: مارس ٢٠٠٥م).

- كما يقدر احتياطي السودان من النفط بحوالي ٢ مليار برميل ومن المتوقع زيادتها إلى ٤ مليارات برميل عام ٢٠١٠، كل هذا يزيد من حدة الصراع السياسي في السودان، ويرفع من وتائر التدخل الدولي من أجل هذه الموارد، وكما أشارت صحيفة الجارديان البريطانية الواسعة الانتشار إلى أن النفط سيكون القوة الدافعة الرئيسية في أي غزو عسكري خارجي للسودان، وخلصت إلى أن التدخل العسكري المحتمل في السودان سيوفر خزاناً نفطياً ضخماً وغير مستغل في جنوب السودان وفي جنوب إقليم دارفور، إضافة لاهتمام الولايات المتحدة بإمكانية نقل النفط السوداني عبر تشاد الذي يتم نقلة حالياً عبر خط طوله ١٦١٠ كلم إلى ميناء بشائر على البحر الأحمر (مجلة النفط والغاز: مارس ٢٠٠٥م).

كما تقوم دول غرب أفريقيا حالياً بإمداد الولايات المتحدة بحوالي ١٥٪ من الاحتياجات البترولية، إلا أن مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي قدر ارتفاع هذه النسبة إلى ٢٥٪ بحلول عام ٢٠٠٥م (مجلة النفط والغاز : سبتمبر ٢٠٠٤م).

كما أنه من القوة الدافعة للصراع المحلي والعالمي في دارفور، فإن أهداف أمريكا هي الثروة التي تكمن في السودان، ودارفور تحاذي بحيرة النفط الممتدة من إقليم بحر الغزال مروراً بتشاد والكاميرون، وهي من الأسباب التي جعلت أمريكا تهتم بتلك المنطقة، إضافة لثروة دارفور المعدنية مثل النحاس واليورانيوم والثروة الزراعية والحيوانية.

كما نلاحظ تكوين مجموعة شراكة كونسورتيوم في مربع (٢) الذي يقع في ولاية جنوب دار فور وجزء من ولاية شمال بحر الغزال، ويتكون كونسورتيوم من: شركة كليفدين بتروليم السويسرية التي تملك ٢٧٪ وشركة هاي تك (Hi-Teach) وتملك ٢٨٪، وشركة سودابت وتلك ١٧٪، وولاية الخرطوم وتملك ١٠٪، وشركة هجليج وتملك ٨٪، وتم حفر بئر استكشافية بتكلفة ١٨ مليون دولار (مجلة النفط والغاز: سبتمبر ٢٠٠٤م) هذا بالإضافة للاستثمار في حقول جديدة بالجزيرة (منطقة أبوجن التي تعمل فيها شركة ظافر الباكستانية) والشمالية ونهر النيل.

ومعلوم أن أحواض البترول في السودان كما رشح حتى الآن ٦ هي حوض النيل الأزرق، حوض ملوط، حوض المجلد، وحوض البحر الأحمر وحوض المردي، وحوض جبل أبيض.

كما أنه من المعلوم أن خام النفط السوداني من الخامات الخفيفة التي تنخفض فيها نسبة الكبريت الملوث للبيئة، كما أن النفط الخام يتم تحويله إلى مشتقاته المعلومة مثل: الجازولين، البنزين العادي، النافتا، الكيروسين، البوتاجاز، الفيرنس، والبتروكيميائيات التي تستخدم في الصناعات البلاستيكية.

الشاهد من المعلومات السابقة، أنه ظهر رافد جديد في الاقتصاد الوطني، وهو

قطاع البترول، ولكن كما أشار وزير التجارة عبد الحميد موسى كاشا إلى ارتفاع حصيلة الصادرات الكلية بما فيها البترول عام ٢٠٠٣م إلى ٢ مليار و ٣٥٤ مليون دولار بنسبة زيادة قدرها ٢١٪ مقارنة. بحصيلة الصادرات عام ٢٠٠٢م، وعزا الوزير ذلك إلى ارتفاع عائدات البترول ومنتجاته والتي بلغت مليار و ٨٦٠ ألف و ٩٤ دولار، أي بما يعادل ٧٩٪ من إجمالي الصادرات، وأوضح الوزير أن نسبة مساهمات المنتجات الزراعية حوالي ١١٪ من إجمالي الصادرات بفوائد قدرها ٢٥٥ مليون و ٦٨٣ ألف دولار، فيما بلغت نسبة مساهمات المنتجات الحيوانية الحية حوالي ١ , ٤٪ من إجمالي الصادرات بعائد قدره ٦٧٩ , ٩٧ مليون دولار، بينما الحيوانات المذبوحة حوالي ١٪ من إجمالي الصادرات بعائد قدره ٨٢٦ , ٣٦ مليون دولار (الأيام بتاريخ ١١/ ٥/ ٢٠٠٤م).

ويتضح من أعلاه الخلل في تراجع القطاع الزراعي الذي بلغت مساهمته في الصادرات ١١٪، في حين كان من المفترض أن يسهم البترول في رفع عائدات الصادرات الزراعية، فالقطاع الزراعي والحيواني سيظل المصدر للفائض الاقتصادي اللازم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما احتلت عائدات البترول ٧٩٪ من الصادرات، وهذا خلل أساسي يحتاج إلى إصلاح ويعيدنا إلى مربع الاعتماد على سلعة واحدة، في السابق كان القطن يشكل نسبة ٦٠٪ من الصادر الآن البترول بشكل ٧٩٪ من الصادر، فالبترول ومشتقاته يمكن أن يكون قوة دافعة أساسية لتطوير القطاع الزراعي والحيواني والصناعي في البلاد، إضافة لاقتطاع جزء من عائده لدعم التعليم باعتباره استثمار هام، ولدعم الصحة التي لاغنى عنها لرفع إنتاجية المواطن ولتطوير الإنتاج، إضافة لاقتطاع جزء من عائد البترول لدعم الخدمات مثل (الكهرباء، المياه،...إلخ) وبدلاً من أن يتم ذلك زادت الأعباء على المواطن بزيادات في أسعار الطاقة (البترول، الكهرباء، الماء...إلخ) جديدة، حتى بعد توقيع اتفاقية السلام في نيفاشا في ٩/ ١/ ٢٠٠٥م، وأصبح المواطن يدفع فاتورة السلام بعد أن كان يدفع فاتورة الحرب، وفاتورة السلام أشد مضاضة وعبئاً من

فاتورة الحرب، وهذا يذكرنا بسلطنة درافور في سنواتها الأخيرة بعد أن فقدت عوائد كبيرة كانت تصلها من إقليم بحر الغزال وبعد سقوطه في يد الزبير باشا، تم تعويض تلك العوائد بزيادة أعباء الضرائب على المواطنين، ويذكرنا أيضا بسلطنة سنار في سنواتها الأخيرة عندما فقدت عوائد كبيرة من الممالك التي تمردت عليها مثل: الشايقية... إلخ فزادت أعباء الضرائب على المواطنين وأصبح النظام أكثر قهراً للمواطنين، وكان هذا من أسباب سقوط سلطنتي دار فور وسنار، هذا ومن المتوقع أن تفقد الحكومة ٥٠٪ من عائدات البترول بعد تنفيذ اتفاقية السلام مع الحركة الشعبية، وبالتالي ستعوض ذلك بزيادة الأعباء الضرائبية على المواطنين، ومن المحتمل أيضاً أن تصل الحكومة إلى اتفاقات مع حركتى دار فور وحركات الشرق وستفقد الحكومة المركزية المزيد من العوائد بقسمة الثروة، وبالتالي سوف يصبح النظام أكثر قهراً اقتصادياً، كما أصبح البترول يشكل ٤٠٪ من موارد الدولة المالية، هذا وكانت تقديرات إنتاج النفط للأعوام: ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤م على التوالي: ٢٣٠ ألف / ٢٤٥ ألف، ٢٨٠ ألف، ٣٠٠ ألف برميل / اليوم، وبلغت عائدات النفط: في الأعوام ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢م على التوالي: ٩,٢٧٥، ٨,١٢٩٧، ١٢٦٨، ٥,١٣٩٦ مليون دولار. (مجلة النفط والغاز، مارس ٢٠٠٥).

ورغم ارتفاع الإنتاج والعائد إلا أن أسعار الطاقة زادت بدلاً من أن تنخفض، وهذا يعود كما أشرنا سابقاً، إلى القروض وفوائدها التي تسدد من عائدات البترول، إضافة للتكلفة العالية لنقل الخام أو تكريره، وهذا يبلغ حوالي ٦٠٪ من صادر البترول العائد للحكومة، إضافة لعدم الشفافية وما ينتج عنها من فساد، مما يتطلب كما أشرنا سابقاً مراجعة اتفاقيات النفط بما يضمن سيادة الدولة على ثرواتها والشفافية في العائد السنوي للثروة النفطية وتحويل عائدات تلك الثروة للتنمية وتوفير احتياجات المواطن السوداني الأساسية.